

مشروع

توصيات مؤتمر كلية الحقوق جامعة المنصورة

المنعقد تحت عنوان

تنظيم الممارسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة

يومي ٢٩ ، ٣٠ مارس ٢٠٠٥ بهيئتون رمسيس القاهرة

مشروع توصيات مؤتمر كلية الحقوق جامعة المنصورة حول تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة

بفضل جهود وتعاون كافة المشاركين خالص المؤتمر إلى مشروع التوصيات التالي :

١- العمل على تهيئة كافة الظروف التي تساعد على أن يأتي التحول الاقتصادي المصري نحو الأخذ بآليات السوق الحر متوافقا مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع المصري . والارتقاء بثقافة المجتمع المرتبطة بالنشاط الاقتصادي والتجارى .

٢- خالص المؤتمر إلى ضرورة تضافر جهود الجهات البحثية المختلفة في إجراء دراسات أكثر عمقا حول الوسائل الفعالة في تنظيم المنافسة داخل السوق .

وفى هذا الإطار يوصي أعضاء المؤتمر بضرورة الاهتمام بالدراسات المرتبطة بسسيولوجيا القانون حتى تأتي صياغة مشروعات القوانين متوافقة مع ما يأمله الرأي العام وحتى يتبصر المشرع بالصورة الواقعية للمسألة التي يهدف القانون لتنظيمها.

٣- مراجعة بعض الأحكام التي تضمنها قانون حماية المنافسة ٣ لسنة ٢٠٠٥ وعلى الأخص الأحكام التالية:-

أ- بسط سلطة جهاز حماية المنافسة لتشمل الممارسات الاحتكارية التي تقع على الإقليم ولو كانت آثارها قد حدثت على إقليم دولة أخرى .

ب- مراجعة الاستثناء الخاص بعدم خضوع المشروعات العامة لقواعد المنافسة سيرا على ذات النهج الذي اتبعته التشريعات المقارنة في مجال تنظيم المنافسة .

ج- يرى المشاركون ضرورة توسعة مفهوم الاتفاق المحظور بحيث يشمل التوافق والتنسيق والقرارات التي تخرج عن إطار القانون الحالي .

د- إضافة فقرة إلى نص المادتين ٢٤،٢٥ من القانون مفادها الإعفاء كلياً أو جزئياً من توقيع عقوبة الغرامة على الطرف الذي يشترك في المخالفة متى بادر إلى تقديم معلومات لم تكن متوفرة لدى جهاز حماية المنافسة مسايرة لما هو متبع في السياسة التشريعية والعقابية بالنسبة لمكافحة الجرائم ذات الطابع الاقتصادي .

هـ- ضرورة أن يولي المشرع اهتماماً خاصاً لعمليات التركيز الاقتصادي والاندماج بين المشروعات ، وعدم الاكتفاء بالعقوبات المالية فقط في مواجهتها عند ثبوت ممارستها الضارة بالمنافسة .

و- مراجعة نظام الغرامات الواردة بالقانون بغية الأخذ بنظام الغرامات النسبية مقدرة على أساس نسبة من رقم أعمال المشروع .

٤- ضرورة الاهتمام بتفعيل دور الأجهزة المعنية بتنظيم المنافسة وضماناً لذلك يوصي المشاركون بالعمل على ضمان استقلالية وكفاءة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة مع تزويد هذا الأخير بالعناصر المؤهلة علمياً وعملياً.

٥- ضرورة عقد اتفاقيات ثنائية تسمح بتبادل المعلومات والمساعدة الفنية بين السلطات المعنية بتنظيم المنافسة في الداخل وبين نظيراتها في الدول الأخرى .

٦- وجوب الإسراع بإصدار قانون حماية المستهلك حتى تتكامل عناصر المنظومة التشريعية في مجال تنظيم المنافسة في السوق المصري مع العناية بأن يضمن القانون تفعيل دور الجمعيات المعنية بحماية المستهلك للإسهام في الكشف عن الممارسات الاحتكارية الضارة ، والاهتمام بزيادة أجهزة قياس المواصفات والجودة وتعميمها على مستوى الجمهورية .

٧-مراعاة التنسيق الدقيق بين الأجهزة الرقابية على النشاط الاقتصادي منعا من تضارب أعمالها .